Media Monitoring - Fransabank Group Celebrates its 90th Anniversary with its Staff

Table of Content

Title	القصار: الثقة عمود الاقتصاد			
Website	http://www.almustaqbal.com	Date		Page

Title	«إقرار الموازنات العامة في مقدمة المطالب» القصار: الثقة عمود الإقتصاد اللبناني			
Website	http://www.aliwaa.com	Date		Page

Title	القصار: اقرار الموازنات العامة في مقدمة المطالب الاقتصادية			
Website	http://www.alanwar-leb.com	Date		Page

Title	«إقرار الموازنات العامة في مُقدّمة المطالب» القصّار : الثقة عمود الاقتصاد اللبناني			
Website	http://www.journaladdiyar.com	Date		Page

Title	القصار: لا تفعيل حكوميا من دون موازنة والمطلوب إصلاحات إقتصادية وخطة إنمائية			
Website	http://www.elshark.com	Date		Page

Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Marketing Research Department of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.

المستقبل

القصار: الثقة عمود الاقتصاد

رأى رئيس الهيئات الاقتصادية عدنان القصار أن العام ٢٠١٥ اتسم بالصعوبات الإقتصادية، «لكن الاقتصاد اللبناني استطاع على الأقل أن يتلافى الركود، إذ بقي معدل النمو إيجابياً، وإن يكن ذلك لا يعتد به، وأقل بكثير من الإمكانات والطاقات الفعلية لاقتصاد لبنان».

واذ اعتبر في تصريح أمس أن «التجاذبات السياسية القائمة هي في صدارة المعوقات، توقع أن يرتبط المسار الذي سيأخذه الاقتصاد اللبناني في العام ٢٠١٦ إلى حدّ كبير بالإستقرار وبانتظام العمل السياسي.

قال: «إن المطالبة بإقرار الموازنات العامة يأتي في مقدم المطالب التي نرفعها إلى السلطات السياسية، فلا يجوز أن تبقى البلاد من دون موازنة منذ أكثر من ١٠ سنوات، والإستمرار في الصرف على القاعدة الإثني عشرية، وعلى طلب سلفات خزينة». وأكد «استحالة تفعيل العمل الحكومي من دون ذلك، مشددا على «أهمية تعزيز الثقة، لأنها العمود الأساسي الذي يقوم عليه الاقتصاد اللبناني ومن أهم عواملها الإستقرار السياسي، الذي يبدأ من انتخاب رئيس جديد للجمهورية».

Back to Top

الأنوار

«إقرار الموازنات العامة في مقدمة المطالب»

القصار: الثقة عمود الإقتصاد اللبناني

رأى رئيس الهيئات الاقتصادية والوزير السابق عدنان القصار أن العام ٢٠١٥ اتسم بالصعوبات الإقتصادية، «لكن الاقتصاد اللبناني استطاع على الأقل أن يتلافى الركود، إذ بقي معدل النمو إيجابياً، وإن يكن ذلك لا يعتد به، وأقل بكثير من الإمكانات والطاقات الفعلية لاقتصاد لبنان».

واعتبر في حديث له أن «التجاذبات السياسية القائمة هي في صدارة المعوقات، ولا تزال تتمادى وتلقي بثقلها وتحدّ من إمكانات الاقتصاد الوطني على تحقيق قدراته، فيما الأفرقاء السياسيون مشغولون بالإنقسامات والمناكفات وبعيدون كل البعد عن الشؤون الحياتية والإنمائية». لذلك، توقع أن يرتبط المسار الذي سيأخذه الاقتصاد اللبناني في العام ٢٠١٦ إلى حدّ كبير بالإستقرار وبانتظام العمل السياسي.

وعن دور الهيئات الاقتصادية في تعزيز مناخ الإستثمار والأعمال بعوامل مطمئنة داخلياً بدءاً بتسوية معضلة الموازنات العامة بما يتيح للبنان الخروج من هذه الفوضى المالية وتحسين صورته في المجتمع المالي الدولي، قال القصار إن المطالبة بإقرار الموازنات العامة «يأتي في مقدمة المطالب التي نرفعها إلى السلطات السياسية، فلا يجوز أن تبقى البلاد من دون موازنة منذ أكثر من ١٠ سنوات، والاستمرار في الصرف على القاعدة الإثني عشرية، وعلى طلب سلفات خزينة». وأكد «استحالة تفعيل العمل الحكومي من دون ذلك، خصوصاً أن هذه الثغرة أدت وتؤدي إلى تاخير تنفيذ المشروعات الحيوية والإنمائية، فضلاً عن خسارة مساعدات إنمائية دولية كانت مقررة للبنان».

وقال: نحن اليوم نواجه سنة جديدة تحمل تركات ثقيلة من الأعوام السابقة، ونواجه ضغوطاً محلية وإقليمية ودولية، ومن المهم أن يتحمل الجميع مسؤولياتهم لإقرار موازنة تواكب الحاجات المتزايدة، ما يعزز عوامل الثقة وينعكس إيجاباً على الحركة الإقتصادية والإستثمارية.

وفي آليات تخفيف حجم المخاطر والأعباء في السنة الجديدة، أكد القصار أهمية تعزيز عوامل الثقة، «لأنها العمود الأساسي الذي يقوم عليه الاقتصاد اللبناني، ومن أهم عواملها الإستقرار السياسي، الذي يبدأ من انتخاب رئيس جديد للجمهورية تمهيداً لاستكمال الوفاء بالإستحقاقات الدستورية، والمضي قدماً في سنّ قوانين حديثة تواكب تطورات العصر، والشروع في الإصلاحات الاقتصادية التي طال انتظارها، ووضع خطة إنمائية اقتصادية وتنفيذها في إطار رؤية وطنية جامعة لتحقيق طموحات التنمية للشعب اللبناني».

Back to Top

Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Marketing Research Department of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.

الأنوار
Al Anwar

القصار: اقرار الموازنات العامة في مقدمة المطالب الاقتصادية

رأى رئيس الهيئات الاقتصادية والوزير السابق عدنان القصار أن العام ٢٠١٥ اتسم بالصعوبات الإقتصادية، «لكن الاقتصاد اللبناني استطاع على الأقل أن يتلافى الركود، إذ بقي معدل النمو إيجابياً، وإن يكن ذلك لا يعتد به، وأقل بكثير من الإمكانات والطاقات الفعلية لاقتصاد لبنان».

واعتبر في حديث الى موقع Arab Economic News أن «التجاذبات السياسية القائمة هي في صدارة المعوقات، ولا تزال تتمادى وتلقي بثقلها وتحدّ من إمكانات الاقتصاد الوطني على تحقيق قدراته، فيما الأفرقاء السياسيون مشغولون بالإنقسامات والمناكفات وبعيدون كل البعد عن الشؤون الحياتية والإنمائية». لذلك، توقع أن يرتبط المسار الذي سيأخذه الاقتصاد اللبناني في العام ٢٠١٦ إلى حدّ كبير بالإستقرار وبانتظام العمل السياسي.

وعن دور الهيئات الاقتصادية في تعزيز مناخ الإستثمار والأعمال بعوامل مطمئنة داخلياً بدءاً بتسوية معضلة الموازنات العامة بما يتيح للبنان الخروج من هذه الفوضى المالية وتحسين صورته في المجتمع المالي الدولي، قال القصار إن المطالبة بإقرار الموازنات العامة «يأتي في مقدمة المطالب التي نرفعها إلى السلطات السياسية، فلا يجوز أن تبقى البلاد من دون موازنة منذ أكثر من ١٠ سنوات، والاستمرار في الصرف على القاعدة الإثني عشرية، وعلى طلب سلفات خزينة». وأكد «استحالة تفعيل العمل الحكومي من دون ذلك، خصوصاً أن هذه الثغرة أدت وتؤدي إلى تأخير تنفيذ المشروعات الحيوية والإنمائية، فضلاً عن خسارة مساعدات إنمائية دولية كانت مقررة للبنان». وقال: نحن اليوم نواجه سنة جديدة تحمل تركات ثقيلة من الأعوام السابقة، ونواجه ضغوطاً محلية وإقليمية ودولية، ومن المهم أن يتحمل الجميع مسؤولياتهم لإقرار موازنة تواكب الحاجات المتزايدة، ما يعزز عوامل الثقة وينعكس إيجاباً على الحركة الإقتصادية والإستثمارية.

وفي آليات تخفيف حجم المخاطر والأعباء في السنة الجديدة، أكد القصار أهمية تعزيز عوامل الثقة، «لأنها العمود الأساسي الذي يقوم عليه الاقتصاد اللبناني، ومن أهم عواملها الإستقرار السياسي، الذي يبدأ من انتخاب رئيس جديد للجمهورية تمهيداً لاستكمال الوفاء بالإستحقاقات الدستورية، والمضي قدماً في سنّ قوانين حديثة تواكب تطورات العصر، والشروع في الإصلاحات الاقتصادية التي طال انتظارها، ووضع خطة إنمائية اقتصادية وتنفيذها في إطار رؤية وطنية جامعة لتحقيق طموحات التنمية للشعب اللبناني».

Back to Top

Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Marketing Research Department of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.

«إقرار الموازنات العامّة في مُقدّمة المطالب»

القصّار : الثقة عمود الاقتصاد اللبناني

رأى رئيس الهيئات الاقتصادية والوزير السابق عدنان القصار أن العام ٢٠١٥ اتسم بالصعوبات الإقتصادية، «لكن الاقتصاد اللبناني استطاع على الأقل أن يتلافى الركود، إذ بقي معدل النمو إيجابياً، وإن يكن ذلك لا يعتد به، وأقل بكثير من الإمكانات والطاقات الفعلية لاقتصاد لبنان».

واعتبر في حديث أن «التجاذبات السياسية القائمة هي في صدارة المعوقات، ولا تزال تتمادى وتلقي بثقلها وتحدّ من إمكانات الاقتصاد الوطني على تحقيق قدراته، فيما الأفرقاء السياسيون مشغولون بالإنقسامات والمناكفات وبعيدون كل البعد عن الشؤون الحياتية والإنمائية». لذلك، توقع أن يرتبط المسار الذي سيأخذه الاقتصاد اللبناني في العام ٢٠١٦ إلى حدّ كبير بالإستقرار وبانتظام العمل السياسي.

وعن دور الهيئات الاقتصادية في تعزيز مناخ الإستثمار والأعمال بعوامل مطمئنة داخلياً بدءاً بتسوية معضلة الموازنات العامة بما يتيح للبنان الخروج من هذه الفوضى المالية وتحسين صورته في المجتمع المالي الدولي، قال القصار إن المطالبة بإقرار الموازنات العامة «يأتي في مقدمة المطالب التي نرفعها إلى السلطات السياسية، فلا يجوز أن تبقى البلاد من دون موازنة منذ أكثر من ١٠ سنوات، والاستمرار في الصرف على القاعدة الإثنتي عشرية، وعلى طلب سلفات خزينة». وأكد «استحالة تفعيل العمل الحكومي من دون ذلك، خصوصاً أن هذه الثغرة أدت وتؤدي إلى تأخير تنفيذ المشروعات الحيوية والإنمائية، فضلاً عن خسارة مساعدات إنمائية دولية كانت مقررة للبنان».

وفي آليات تخفيف حجم المخاطر والأعباء في السنة الجديدة، أكد القصار أهمية تعزيز عوامل الثقة، «لأنها العمود الأساسي الذي يقوم عليه الاقتصاد اللبناني، ومن أهم عواملها الإستقرار السياسي، الذي يبدأ من انتخاب رئيس جديد للجمهورية تمهيداً لاستكمال الوفاء بالإستحقاقات الدستورية، والمضي قدماً في سنّ قوانين حديثة تواكب تطورات العصر، والشروع في الإصلاحات الاقتصادية التي طال انتظارها، ووضع خطة إنمائية اقتصادية وتنفيذها في إطار رؤية وطنية جامعة لتحقيق طموحات التنمية للشعب اللبناني».

Back to Top

Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Marketing Research Department of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.

القصار: لا تفعيل حكوميا من دون موازنة والمطلوب إصلاحات إقتصادية وخطة إنمائية

القصار

رأى رئيس الهيئات الاقتصادية الوزير السابق عدنان القصار أن العام 2015 اتسم بالصعوبات الإقتصادية، «لكن الاقتصاد اللبناني استطاع على الأقل أن يتلافى الركود، إذ بقي معدل النمو إيجابياً، وإن يكن ذلك لا يعتد به، وأقل بكثير من الإمكانات والطاقات الفعلية لاقتصاد لبنان».

واعتبر في حديث الى موقع Arab Economic News أن «التجاذبات السياسية القائمة هي في صدارة المعوقات، ولا تزال تتمادى وتلقي بثقلها وتحدّ من إمكانات الاقتصاد الوطني على تحقيق قدراته، فيما الأفرقاء السياسيون مشغولون بالإنقسامات والمناكفات ويبعدون كل البعد عن الشؤون الحياتية والإنمائية».

لذلك، توقع أن يرتبط المسار الذي سيأخذه الاقتصاد اللبناني في العام 2016 إلى حدّ كبير بالإستقرار وبانتظام العمل السياسي.

وعن دور الهيئات الاقتصادية في تعزيز مناخ الإستثمار والأعمال بعوامل مطمئنة داخلياً بدءاً بتسوية معضلة الموازنات العامة بما يتيح للبنان الخروج من هذه الفوضى المالية وتحسين صورته في المجتمع المالي الدولي، قال القصار إن المطالبة بإقرار الموازنات العامة «يأتي في مقدمة المطالب التي نرفعها إلى السلطات السياسية، فلا يجوز أن تبقى البلاد من دون موازنة منذ أكثر من 10 سنوات، والاستمرار في الصرف على القاعدة الإثني عشرية، وعلى طلب سلفات خزينة». وأكد «استحالة تفعيل العمل الحكومي من دون ذلك، خصوصاً أن هذه الثغرة أدت وتؤدي إلى تأخير تنفيذ المشروعات الحيوية والإنمائية، فضلاً عن خسارة مساعدات إنمائية دولية كانت مقررة للبنان». وقال: «نحن اليوم نواجه سنة جديدة تحمل تركات ثقيلة من الأعوام السابقة، ونواجه ضغوطاً محلية وإقليمية ودولية، ومن المهم أن يتحمل الجميع مسؤولياتهم لإقرار موازنة تواكب الحاجات المتزايدة، ما يعزز عوامل الثقة وينعكس إيجاباً على الحركة الإقتصادية والإستثمارية».

وفي آليات تخفيف حجم المخاطر والأعباء في السنة الجديدة، أكد القصار أهمية تعزيز عوامل الثقة، «لأنها العمود الأساسي الذي يقوم عليه الاقتصاد اللبناني، ومن أهم عواملها الإستقرار السياسي، الذي يبدأ من انتخاب رئيس جديد للجمهورية تمهيداً لاستكمال الوفاء بالإستحقاقات الدستورية، والمضي قدماً في سنّ قوانين حديثة تواكب تطورات العصر، والشروع في الإصلاحات الاقتصادية التي طال انتظارها، ووضع خطة إنمائية اقتصادية وتنفيذها في إطار رؤية وطنية جامعة لتحقيق طموحات التنمية للشعب اللبناني».

Back to Top

FRANSABANK
Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Marketing Research Department of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.